JOURNAL OF FINANCE & CORPORATE GOVERNANCE
ISSN 2602-5655
Vol. 5, No. 2 (December 2021)

OEB Univ. Publish. Co.

قياس آثر الإفصاح المحاسبى وجودة التقارير المالية من خلال آلية حوكمة المصارف التجارية السودانية

محمد الطيب على عبد الرحمن [a] ★

a. moheltayeb@gmail.com، جامعة ودمدنى الأهلية، السودان.

Received date: 19/ 12/2020, Accepted date: 19/ 01/2021, online publication date: 31/ 12/2021

الملخص

ركزت الدراسة على معرفة أثر الإفصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية من خلال تطبيق آلية حوكمة الجهاز المصرفي، ومعرفة مدى التزام المصارف التجارية السودانية لتطبيق آلية الحوكمة بالشكل الذى يحقق السلامة المصرفية، ويحسن من مؤشرات جودة الأداء المصرفي، استخدام المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث وصياغة الفروض، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفروض للتأكد من صحتها، والمنهج الوصفي التحليلي لتفسير وتحليل معلومات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للتوصل إلى النتائج .توصلت الدراسة إلى أن التزام المصارف التجارية السودانية بتطبيق آلية ومبادئ الحوكمة أو ما يعرف بالضبط المؤسسي الصادرة من بنك السودان المركزي، وبالتالي زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي بما ينعكس على جودة التقارير المالية، وتحسين مؤشر وجودة أداء هذه المصارف، وإمكانية الاستفادة من الميزات التي تحققها الحوكمة التي تدعم الالتزام بتطبيق آليات الحوكمة لرفع مستوى الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية، وبالتالي يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية للمصارف، والالتزام بتطبيق آليات الحوكمة في الجهاز المصرفي السوداني يحسن من مؤشرات جودة الأداء .كلما ذكر بالإضافة إلى محاولة الاستفادة من المزايا التي تحققها الحوكمة ودعم الالتزام بتطبيقها بالمصارف .والعمل على زيادة الوعى بمفهوم الحوكمة على المستوى المهني، وذلك من خلال الندوات والدورات التدريبية للعاملين بالجهاز المصرفي، وتثبيت ثقافة العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة بين الإدارات المختلفة للمصارف والعاملين بها، ضرورة الاهتمام بالدراسات والبحوث الخاصة بتطبيق الحوكمة بالممارسة السليمة ودورها في منع حدوث الأزمات المالية وتجنب فشل المصارف ماليا

★ **المؤلف المرسل**

المجلد. 5، العدد. 2 (ديسمبر 2021)؛ ISSN: 2602-5655

الكلمات الدالة: الحوكمة، الإفصاح المحاسبى، التقارير المالية، الفشل المالى

تصنيفات (JEL): G3، M4.

1. المقدمة

إتجهت المصارف السودانية فى الفترة الأخيرة إلى قياس المخاطر وكيفية إدارتها، لذلك زاد الإهتمام بتطبيق آلية حوكمة المصارف بصفة عامة والمصارف التجارية بصفة خاصة، فالتطبيق السليم للحوكمة يشكل المدخل الفعال لزيادة مستوى الإفصاح المحاسبى وجودة التقارير المالية، حيث يعتبر الإفصاح المحاسبى والشفافية أحد الآليات الاساسية لتطبيق الحوكمة، فتطبيق هذه الآليات يؤدى إلى رفع درجة مستوى الإفصاح المحاسبى، ذلك لأن الإفصاح المحاسبى والشفافية وظاهرة الحوكمة وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منها على الآخر ويتأثر به، فلذا كان الإفصاح المحاسبى فى التقارير المالية هو أحد أهم آليات تطبيق الحوكمة، معايير جودة المعلومات المحاسبية، وجودة التقارير المالية . ولأهمية ذلك أصدر بنك السودان المركزى أول منشور يتعلق بالضبط المؤسسى (الحوكمة) لمتابعة البرامج الخاصة لترقية وتطوير العمل المصرفى ومواكبة المستجدات والمؤشرات العالمية فى مجال الرقابة والإشراف، ذلك لأن عدم تطبيق آلية الحوكمة والممارسة السليمة، سيؤدى إلى ضمور السلامة المصرفية وبالتالى غياب ضمان جودة الأداء بسبب التأثير السلبى على مستوى الإفصاح المحاسبى وجودة التقارير المالية.(Kajananthan ،2012).

1.1. مشكلة البحث :

تواجه العديد من المصارف التجارية العديد من المخاطر، ومن أبرزها تدنى مستوى الإفصاح المحاسبى، الذى يؤدى إلى قصور متطلبات الشفافية مما يجعل البيانات والمعلومات الواردة فى القوائم المالية مضللة، وهذا يؤثر بدوره على إتخاذ القرار من جانب المساهمين والمستثمرين بالإضافة إلى فقدان ثقة المستثمرين فى التقارير المنشورة من قبل المصارف، الأمر الذى إستوجب التركيز على دراسة آثر الإفصاح المحاسبى وجودة التقارير المالية من خلال آلية حوكمة الجهاز المصرفى السودانى، بما سيؤدى إلى تحقيق السلامة المصرفية ويحسن من مؤشرات جودة الأداء المحاسبى. فلذا تركز الدراسة على الإجابة على الأسئلة الآتية:-

(1) ما هو أثر تطبيق مستوى الإفصاح المحاسبى فى التقارير المالية من خلال آلية عمل حوكمة الجهاز على المصرفى السودانى؟

(2) هل هنالك إلتزام من جانب الجهاز المصرفى السودانى بتطبيق آلية الحوكمة لتحقيق السلامة المصرفية، بما تؤدى إلى تحسين مؤشرات تجويد الأداء؟

2.1. فروض البحث :

الفرض الأول :هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة مستوى الإفصاح المحاسبى فى التقارير المالية وآلية تطبيق حوكمة الجهاز المصرفى السودانى.

الفرض الثانى : هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى زيادة وجودة التقارير المالية وتطبيق آلية حوكمة الجهاز المصرفى السودانى.

الفرض الثالث:هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلامة المصرفية وتحسين مؤشرات الأداء وآلية تطبيق حوكمة الجهاز المصرفى السودانى .

3.1. أهمية الدراسة : يمكن حصر أهمية الدراسة فى النقاط المحورية الآتية :

(1) تطبيق آلية حوكمة الجهاز المصرفى له أهمية كبيرة على مستوى الإفصاح المحاسبى فى القوائم المالية، الأمر الذى ينعكس على معرفة وتقييم إحتياجات العملاء .

(2) تطبيق آلية حوكمة الجهاز المصرفى التى تؤثر على جودة التقارير المالية المنشورة من قبل المصارف السودانية .

(3) تطبيق آلية الحوكمة لتحقيق السلامة المصرفية التى تؤدى بدورها إلى تحسين مؤشرات جودة الأداء .

4.1. أهداف البحث : يمكن إستخلاص أهمية الدراسة من النقاط الآتية :-

(1) معرفة مدى إلتزام المصارف السودانية، بتطبيق آلية الحوكمة التى تؤدى إلى السلامة المصرفية وبالتالى تحسين مؤشرات جودة الأداء .

(2) معرفة مدى تقييم جودة التقارير المالية المنشورة من خلال تطبيق آلية عمل الحوكمة .

(3) دراسة الإفصاح المحاسبى فى القوائم المالية، يؤدى إلى معرفة إحتياجات مستخدمى القوائم المالية.

5.1. منهجية البحث :

أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى لنفسير وتحليل معلومات الدراسة بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، تم إستخدام المنهج الإستنباطى لتحديد محاور البحث وصياغة الفروض، والمنهج الإستقرائى لإختبار الفروض للتأكد من صحتها.

6.1. حدود البحث : يغطى البحث فترة الدراسة ما بين عامى(2016 – 2019م)، وتنحصر الدراسة الميدانية فى كافة البنوك التجارية فى ولاية الخرطوم .

ثانيا : الدراسات السابقة :

أولا : دراسة هشام (2014م):

تناولت مشكلة الدراسة إمكانية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات فى المصارف التجارية العاملة بالسودان، وأثر تطبيقها على مخاطر المصارف التجارية،وأثر الأعتماد على مبادئ لجنة بازل بشان حوكمة الشركات فى المصارف والعناصر الأساسية للتطبيق السليم لحوكمة المصارف وأثرها على إدارة المخاطر بالمصارف،ودور الأطراف الرئيسية لحوكمة الشركات ومبادئ الرقابة الفعالة فى المصارف فى إدارة مخاطر المصارف التجارية العاملة بالسودان .تكمن أهمية الدراسة فى أن الممارسة السليمة لمبادئ حوكمة الشركات تؤدى إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفى السودانى، والإقلال من حجم التعثر، بالإضافة إلى تشجيع الشركات المتعاملة مع المصارف التجارية على تطبيق هذه المبادئ وزيادة ثقة المتعاملين معها فيما يتعلق بدقة المعلومات المنشورة، وتحديد مفهوم إدارة المخاطر وعلاقته بمفهوم

المجلد. 5، العدد. 2 (ديسمبر 2021)؛ ISSN: 2602-5655

حوكمة الشركات والتعرف على الجهات التى يمكن أن تتولى إدارة المخاطر فى ظل حوكمة الشركات .هدفت الدراسة للتعرف على الأنواع المختلفة من المخاطر المصرفية التى تواجه المصارف التجارية العاملة بالسودان وطرق إدراتها، وكيفية تفعيل مفهوم حوكمة الشركات فى المصارف كوسيلة للحد من المخاطر المصرفية وإدارتها، والتعرف على الأطراف الرئيسية للحوكمة،وأثر مبادئ لجنة بازل بشأن الحوكمة فى إدارة المصارف. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن أداء المصارف بالممارسات الدولية لحوكمة الشركات،وأن إدارة المخاطر بالمصرف مسئولية مجلس الإدارة،وأن تحليل المخاطر بصورة كلية تحقق التداخل بين المخاطر المختلفة،مما يسهم فى إدارة المخاطر بشكل أكثر فاعلية،وأن وجود لجان متخصصة كلجنة إدارة المخاطر ولجنة المراجعة ولجنة المكافآت والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة يدعم فعالية إدارة المخاطر بالمصرف، وأن عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين الداخلين والخارجين،وتضارب المصالح بين مجلس الإدارة والإدارة العليا والمودعين يقلل من كفاءة إدارة المخاطر،وتحديد حدود دنيا لمتطلبات رأس المال بصورة تعكس المخاطر التى يتعرض لها المصرف يدعم ممارسات الحوكمة فى المصرف بصورة تمكن من الإدارة الرشيدة .أوصت الدراسة بالتوجه نحو زيادة الوعى داخل الإدارة العليا والمستويات المختلفة بأهمية مفهوم الحوكمة بإعتبارها عنصرا مهما بالمصارف لتحسين الأداء وكونها أداة فعالة لإدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة والمساهمين على حد سواء،والعمل على تحسين مستويات الإفصاح والشفافية وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بمكافات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والقضايا المتعلقة باصحاب المصلحة وتقليل عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين الداخليين والخارجيين،لما له من دور فى إدارة المخاطر، والسعى نحو تمثيل المودعين لأنفسهم فى اجتماعات مجلس الإدارة أو الإجتماع العام للمساهمين بما يساهم فى تعزيز دور أصحاب المصالح كآلية من أليات الحوكمة. هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة إلتزام المصارف السودانية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالشكل الذى يحقق السلامة المصرفية ويحسن من مؤشرات جودة الأداء بالإضافة إلى دراسة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى الإفصاح المحاسبى وجودة التقارير المالية فى الجهاز المصرفى السودانى) .

ثانيا: دراسة خالد (2009م):

تتمثل مشكلة الدراسة فى غياب الإدارة الرشيدة المتمثلة فى تطبيق مبادى الحوكمة، مما أدى إلى تعرض بعض البنوك فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى هزات مالية وإنهيار بنك الإعتماد والتجارة الخارجية، وإلى إضطرابات مالية فى دول آسيا . كما وأن الدراسة تطرح عدة أسئلة تتمثل فى : هل تقوم البنوك السودانية بتطبيق مبادئ الحوكمة، وهل تنعكس مبادئ الحوكمة إيجابا فى حالة تطبيقها على أداء البنوك السودانية. هدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم الحوكمة بركائزها المعروفة وهو إحدى الضمانات المهمة لخلق كيانات مصرفية قوية قادرة على المنافسة العالمية فى ظل العولمة الإقتصادية وكذلك هدفت الدراسة على التعرف على دور الحوكمة فى رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفى فى السودان .إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخى لتتبع الظاهرة موضوع البحث . إفترضت الدراسة أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل أعضاء مجلس الإدارة وإلتزام البنك بالشفافية مع المتعاملين معه،

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إلتزام المراجعة الخارجية بالبنك بالحياد وخضوع المسؤولين بالبنك للمساءلة، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إختيار الإدارة التنفيذية بالبنك بكفاءة وتوفر بيئة رقابية جيدة، هناك علاقة ذات دلالة المراجعة الخارجية بالبنك بالحياد وخضوع المسئولين للمساءلة، هناك علاقة علاقة ذات دلالة إحصائية بين إختيار الإدارة التنفيذية بالبنك بكفاءة وتوفر بيئة رقابية جيدة، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مجلس الإدارة لسياسات مقبولة بما يخص المخاطر ووجود نظام متوازن بالبنك يراعى كافة الأطراف.خرجت الدراسة بالعديد من النتائج أبرزها أن تطبيق مبادئ الحوكمة فى الجهاز المصرفى يقود إلى ضمان سلامة الأداء المالى ومحاربة الفساد والإنحرافات حفظا لحقوق جميع الأطراف، ولكن الجهاز المصرفى السودانى يواجه تحديات العولمة المالية بما أدى إلى قيام بنك السودان المركزى بمجابهة تحديات العولمة بوضع السياسات المصرفية الشاملة، والتى شملت تنمية القطاع المصرفى والمؤسسات المالية ورفع الكفاءة المصرفية، بما يدعم تطبيق الحوكمة .خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أهمها أن الجهاز المصرفى يجب أن يعزز مجهوداته من أجل المحافظة على إستمراره لتطبيق مبادئ معايير الحوكمة حسب توجيهات بنك السودان المركزى،وذلك لخلق كيانات مصرفية قوية سليمة الأداء، تدعم الإقتصاد الوطنى وقادرة على المنافسة العالمية، على البنوك السودانية أن تضع نظما جيدة فى التنظيم والرقابة وأن تستعين فى ذلك بخبراء الإدارة، وذلك لضمان سلامة الأداء الإدارى والمالى.

ثالثا: دراسة محمد (2017م):

تعالج هذه الدراسة دور حوكمة المؤسسات فى ترشيد القرارات المالية لتحسين أداء المؤسسة، بهدف بعث وإثراء الحوار العلمى حول الموضوع، حيث قام الباحث بالتعرض إلى النشأة والتطور التاريخى لحوكمة المؤسسات كما تم التعرف على المفاهيم المختلفة والتعاريف المتداولة من قبل الباحثين حول مفهوم حوكمة المؤسسات،وتحديد تعريف موحد لها من خلال الإهتمام والإنتشار الواسع لهذا المصطلح الحديث عبر أنحاء العالم،كما إهتم الباحثون بالتعرف على القواعد والمبادئ الدولية التى تضبط المؤسسات والشركات المدرجة فى البورصة على وجه الخصوص،ولعل من أبرز المؤسسات فى العالم تلك التى تسعى إلى تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات من أجل تفادى كل أنواع التضارب والتعارض فى جميع القرارات سواء كانت (مالية،إستثمارية،توزيعية ..ألخ) حيث يؤدى تطبيق مثل هذه القرارات غلى تحسين الأداء الكلى للمؤسسة من خلال تحديد إنعكاسات تطبيق هذه المبادئ على ترشيد القرارات المالية وتفعيلها، التى إتخذت من قبل خصائص، والمساهمات التى يخلفها تطبيق المبادئ من أجل تحسين الأداء المالى للمؤسسة من خلال قياس وتحديد مستوى الأداء وتطبيق بعض المؤشرات المالية التى تساهم فى الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة .كما تعامل الباحث مع الموضوع بشكل جدى وموضوعى نظرا لإتساع الموضوع خاصة من جانب أداء المؤسسة .بعد التعرض للمفاهيم النظرية لحوكمة المؤسسات وكيفية تطبيق مبادئها فى المؤسسة من جميع الجوانب من طرف متخذى القرارات فيها،جاءت الدراسة العلمية كمحاولة لتقييم واقع تطبيق هذه المبادئ فى المؤسسات الجزائرية (المجمع الصناعى فى الفترة مابين عامى 2008م إلى 2013م) من خلال سلسلة من اللقاءات مع متخذى

المجلد. 5، العدد. 2 (ديسمبر 2021)؛ ISSN: 2602-5655

القرارات داخل المجمع، حيث تعامل الباحث مع هذه الدراسة من خلال المقارنة الداخلية فى شقين أساسيين، الشق الأول دراسة وتحليل مؤشرات الأداء المالى قبل تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات خلال عامى 2008 إلى 2009م،وهى تعتبر سنوات الأساس، والشق الثانى مقسم إلى عنصرين، حيث إستخدم الباحث فى العنصر الأول الإسقاط عن طريق إستمارة الإستبيان لمعرفة واقع تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات خلال سنة 2010م، أما العنصر الثانى فقد تم فيه دراسة وتحليل مؤشرات الأداء المالى بعد تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات خلال السنوات من 2010 إلى 2013م، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن المجمع الصناعى يطبق مبادئ حوكمة المؤسسات ويرشد القرارات المالية،ويعمل على تحسين مردودية وأداء المؤسسة ككل وذلك من خلال تحديد العلاقة الإرتباطية (سواء كانت طردية موجبه أو عكسية) بين مبادئ حوكمة المؤسسات وترشيد القرارات المالية وتحسين الأداء المالى، وكذلك مقارنة الأداء المالى فى المجمع الصناعى قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة، أوصت الدراسة بعدة توصيات منها يجب على المجمع الصناعى أن يحافظ على السير الحسن فى عملية تقييم وإتخاذ القرارات التى من شأنها الإسهام فى الترشيد، وحل كل المشاكل العالقة بالموظفين، والإبتعاد عن تضارب أصحاب المصالح، والحفاظ على حقوق المساهمين مما يضمن بقائهم،وتحسين أدائهم وتحلى العاملين بالروح الأخلاقية والنزاهة والشفافية والتفانى فى العمل يزيد من مردودية المجمع الصناعى ويحسن من الأداء .

تختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية، حيث تهدف الدراسة السابقة على دور حوكمة المؤسسات فى ترشيد القرارات المالية لتحسين أداء المؤسسة من خلال إستخدام أسلوب المقارنة، أما الدراسة الحالية فهى تهدف إلى معرفة أثر تطبيق آلية الحوكمة على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبى وجودة التقارير من خلال قبول أو عدم قبول فرضيات البحث .

2. مراجعة الأدبيات

أولا : مفهوم وآلية حوكمة المصارف.

يرجع مفهوم الحوكمة إلى مصطلح الترجمة (Governance) باللغة الإنجليزية، ويعنى هذا المصطلح بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات من خلال آلية منع الغش والتلاعب فى إعداد القوائم المالية،وذلك عن طريق الإهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهمة المراجعة الخارجية. فلذا نجد إن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات يعتبر صمام الأمان الذى يحمى الشركات من الأزمات والإنهيارات المالية، وذلك من خلال الرقابة على تصرفات المدراء ومجالس الإدارة بالإضافة إلى زيادة مستوى الشفافية والإفصاح عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية، فلذا لا يوجد تعريف عالمى موحد،ولكن نجد بأن المفهوم ينحصر فى أنه نظام يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم فى عملياتها (**Cadbury Committee,1992)** . وجأت لجنة **(كادبرى)** بأنها ذلك النظام الذى تسير وتراقب به المؤسسات، بحيث يكون مجلس الإدارة هو المسؤول عن إدارة المؤسسة،وتتمثل مسئوليات مجلس الإدارة فى وضع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، والإشراف على إدارة الأعمال وتقديم التقارير حول الإدارة إلى

المساهمين، بينما يتمثل دور المساهمين فى هذا النظام فى تعيين المدراء ومراقبى الحسابات والتأكد من وجود هيكل حوكمة مناسب (Rachdi,without).

أما فيما يتعلق بتعريف حوكمة الجهاز المصرفى، فإنه يكون التركيز حصرا فى مجال العمل المصرفى، وهى عبارة عن الأساليب التى تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتى تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الإلتزام بالعمل،وفقا للقوانيين والنظم السائدة بما يحقق حماية مصالح المودعين .(كردى،2010). وأيضا كما ويمكن تضمين هذه النقاط فى الآتى :

1. مجموعة العلاقات التى تربط ما بين إدارة المؤسسة المصرفية ومجلس إدارتها، وبالتالى يمكن وضع أهداف المؤسسة المصرفية والوسائل التى يمكن أن تحقق الأهداف ومراقبة تحقيقها .
2. النظام الذى يمكن من خلاله مراقبة أعمال الإدارة داخل المصرف .
3. وضع ضوابط ووسائل الرقابة التى تضمن حسن إدارة المصرف بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات الصلة ويحد من التصرفات غير السليمة للمديرين التنفذيين فيها .
4. يمكن ضبط عمل النظام فى المصارف عن طريق إدارة شؤون العاملين فى المصرف، وبالتالى مراقبة أهداف المصرف ومراعاة حقوق أصحاب المصالح وحماية حقوق المودعين .

ثانيا: أهداف وأهمية الحوكمة

تهدف الحوكمة إلى تحقيق الشفافية، العدالة، حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح ومساءلة إدارة الشركة فى حال التقصير فى أدائها والحد من إستغلال سلطة الإداريين فى غير المصلحة العامة والذى يؤدى بدوره إلى الإستخدام الامثل للمدخرات، تعظيم ربحية الشركة وضمان، وجود هياكل إدارية تمكن المساهمين من محاسبة الإدارة، وإلتزام الشركة بالأحكام والتشريعات القانونية المفروضة، كما تهدف الحوكمة أيضا إلى وجود مجلس إدارة يقوم بالنيابة عن المساهمين بمسائلة المديرين وتنفيذ مهامه لتحقيق مصالح المساهمين، ويمكن تلخيص أهداف الحوكمة التى يمكن تحقيقها فى الآنى(عبد الفتاح،2008،ص42):

1. ضمان وجود الشفافية والعدالة والمساواة وتحسين مستوى التنمية الإقتصادية والإجتماعية .
2. تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية للعمل على تجنب الغش والإختلاس وتقليلهما .
3. توفير الحماية للمساهمين ومنع تضارب الأهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح المتبادلة .
4. مراعاة مصالح العمل والعمال وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات، بما يضمن تعزيز الرقابة والضبط الداخلى .

تهدف الحوكمة أيضا إلى تعزيز مسؤولية الإدارة حول تنفيذ المعاملات المصرفية طبقا للشريعة الإسلامية، وإعلاء الموضوعية فيها مع إبداء الرأى الشرعى من جهات التدقيق وتعزيز آليات المساءلة والمحاسبة مع تحقيق العدالة بين جميع الأطراف (الإدارة، المساهمين ذوى العلاقة بالعملاء، الموظفين وجهات التدقيق الخارجية)، وانجاز الاعمال طبقا للشريعة الأسلامية .

المجلد. 5، العدد. 2 (ديسمبر 2021)؛ ISSN: 2602-5655

ثالثا: خصائص الحوكمة العامة: من خلال المفاهيم لحوكمة المؤسسات، يلاحظ أن هذا المفهوم يرتبط بشكل أساسى بسلوكيات الأطراف ذات العلاقة بالشركة،وبالتالى هنالك مجموعة من الخصائص التى يجب أن تتوفر فى هذه السلوكيات،حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم،وتتمثل هذه الخصائص فى الآتى : (حماد،2008،ص25)

(1) الإنضباط : أى إتباع السلوك الأخلاقى المناسب والصحيح .

(2) الشفافية : أى تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث .

(3) الإستقلالية : أى لا توجد تاثيرات وضغوط غير لازمة للعمل .

(4) المساءلة : أى إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .

(5) المسؤولية : أى وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوى المصلحة فى المؤسسة .

(6) العدالة : أى يجب إحترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصالح فى المؤسسة .

(7) المسؤولية الإجتماعية : بمعنى أن المؤسسة يجب عليها تقديم خدمات العامة للمجتمع الذى تعمل فيه.

رابعا: آلية تطبيق الحوكمة : تعمل آلية حوكمة المؤسسات بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوى المصلحة المرتبطين بأعمال المؤسسة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة المؤسسة، حتى تؤدى حوكمة المؤسسات دورها الرقابى،وذلك من خلال مجموعة من الآليات والمتمثلة فى الآليات الداخلية والخارجية،والتى سيتم التطرق لها من خلال عمل الآتى :

1.الآلية الداخلية لحوكمة المؤسسات: تنصب هذه الآلية على الأنشطة وفعاليات الشركة، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة، ويمكن تصنيف آلية حوكمة المؤسسات فى الآتى:

1-1 آلية الحوكمة الداخلية: وهى تشمل مجلس الإدارة الذى يقوم بمراقبة سلوك الإدارة، لجنة التدقيق التى تقوم بالبحث عن الإخفاقات والإضطربات المالية ولجنة المكافآت توصى بضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، ولجنة التعيينات يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة، التدقيق الداخلى الذى يؤدى وظيفة ودورا مهما فى عملية الحوكمة، إذ أنه يعزز هذه العملية ويؤدى بدوره إلى زيادة مساءلة الشركة .

1-2 آلية الحوكمة الخارجية: تتمثل آلية الحوكمة الخارجية فى الرقابة التى يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على المؤسسة وتشمل: منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإدارى، بالإضافة إلى (الإندماجات والإكتسابات) من الأدوات التقليدية لإعادة هيكلة قطاع الشركة، التدقيق الخارجى الذى يعتمد على إختيار مدققين أكفاء ومتخصصين فى حقل نشاط المؤسسة .

خامسا: مفهوم الإفصاح المحاسبى : يقصد بالإفصاح المحاسبى على وجه العموم العلانية الكاملة، أما فى المحاسبة فيقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التى تهم مستخدمى المعلومات والتى تساعدهم على إتخاذ القرارات بطريقة سليمة (عبد الله،1995،ص36)، أى بمعنى إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التى تهم الفئات الخارجية عن المشروع، بحيث تعينها

على إتخاذ القرارات الرشيدة . (مطر،1990،ص119)، كل ما ذكر بالإضافة إلى أن متطلبات عرض المعلومات فى القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تقضى بتوفر عنصر الإفصاح المناسب فى هذه القوائم،وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)،وعنصر الإفصاح المقصود، هو على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها،وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمى هذه القوائم (الجعبرى،بدون،ص8) . تنحصر أهداف الإفصاح المحاسبى وأهداف القوائم المالية حيث نجد أن كلاهما يستهدف الإنتفاع من المعلومات المحاسبية،لذلك فإن الإفصاح والقوائم المالية لها نفس الهدف فكلاهما أصبح يركز على وجهة نظر مستخدمى المعلومات، فالهدف الرئيسى من الإفصاح هو إشباع حاجات مستخدمى القوائم والتقارير المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية كما ويهدف الإفصاح المحاسبى إلى إزالة الغموض وتجنب التضليل فى عرض المعلومات المالية والمحاسبية،إضافة إلى مساعدة متخذى القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة، ولهذا يمكن توضيح فوائد الإفصاح المحاسبى فى النقاط الآتية:

1. توفير معلومات تساعد مستخدمى القوائم المالية فى المقارنة.
2. مساعدة متخذى القرارات فى إتخاذ قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة.
3. الإفصاح المحاسبى يهدف إلى إزالة الغموض وتجنب التضليل فى عرض المعلومات المالية.

سادسا: الإفصاح من خلال القوائم المالية: وهو الذى يتم فيه ظهور المعلومات الأساسية فى صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم، فعلى سبيل المثال قائمة المركز المالى تظهر بنود أصول وخصوم المنشأة، وكذلك حقوق الملكية، ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أوأصول نقدية وغير نقدية وخصوم نقدية أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل عير طرق التبويب .

سابعا:العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبى :

إن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليست عملية عشوائية، بل توجد العديد من العوامل التى تتداخل فيما بينها لتخرج بمحددات من شأنها أن تؤثر على عملية الإفصاح فى القوائم المالية والتى تنحصر فى الآتى :

1- **عوامل تتعلق بطبيعة وإحتياجات المستخدمين للمعلومات** : حيث تتأثر درجة الإفصاح فى التقارير المالية بالمعلومات التى يتم الإفصاح عنها،ومدى توافر عدد الصفات للحكم على كفاءتها، وأهمها أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التى سيقوم بإتخاذها أغلب المستفيدين (عدون وهوارى،بدون، ص8)
2- **عوامل بيئية** : تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب إقتصادية وإجتماعية وسياسية وعوامل ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على المشروع،بغرض المقارنة بين الوحدات الإقتصادية مع بعضها وتحديد المسؤولية الإجتماعية .

المجلد. 5، العدد. 2 (ديسمبر 2021)؛ ISSN: 2602-5655

3- **عوامل تتعلق بالوحدة الإقتصادية وحجم المشروع** : حيث يجب إعداد المعلومات المحاسبية وإستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها : التكاليف المباشرة الناتجة من إعداد القوائم والتقارير المالية، بالإضافة إلى التكاليف الغير مباشرة الناتجة عن كشف جميع المعلومات .

ثامنا: العلاقة ما بين الإفصاح المحاسبى والحوكمة : تبرز علاقة الإفصاح بحوكمة المؤسسات بإعتباره من أهم مبادئها التى يجب على مجلس الإدارة أن يهتم بها، من خلال القوائم والتقارير المالية .حيث تتجلى علاقة الحوكمة بالقوائم المالية فى التطبيق السليم لمبادئها، مما يساعد على تحقيق معدلات من أرباح مناسبة، الأمر الذى يساعد المؤسسات على تدعيم رأسمالها وزيادة الإحتياطيات وتراكمها بشكل مستمر،وهو ما يؤدى إلى توسع المؤسسات ونموها .كما أن القوائم المالية تعتبر من أهم المقومات اللازمةلإتخاذ القررات الإقتصادية التى تقدم لأعضاء مجلس إدارة المؤسسة .

حيث تتوقف نجاعة القرارات على جودة المعلومات الموجودة فى تلك القوائم المالية. فالإفصاح المحاسبى يعتبر أساس لنظام حوكمة المؤسسات، حيث أن نظام حوكمة الشركات يؤدة إلى زيادة مستوى الإفصاح، فذا يؤكد الباحث على أهمية الإفصاح كركيزة أساسية لتطبيق الحوكمة، حيث يعتبر الإفصاح الجيد المقوم الأساسى الذى يعتمد عليه مستخدمو المعلومات المالية على إتخاذ القرارات السليمة.(عبد الفتاح،2008،ص429).

تاسعا: أهمية الحوكمة:

1-**الأهمية الإقتصادية للحوكمة** : توجد علاقة طردية بين نوعية الحوكمة ودرجة الأداء الإقتصادى للشركة أو البنك، فالمؤسسات التى تتمتع بحوكمة جيدة تمتلك مدراء بمستويات عالية وتتعامل بصورة أكثر شفافية، الأمر يوحى لحملة الأسهم والمتعاملين بالثقة ويعمل على تخفيض درجة مخاطر الإستثمار .

2-**الأهمية القانونية للحوكمة** : تتمثل فى قدرة المعايير التى تستند إليها الحوكمة على الوفاء بحقوق الأطراف العامة والأطراف المستفيدة فى الشركة من حملة الاسهم من جهة أخرى والمقرضين والعاملين،وتتمثل أهم القوانين فى (قوانين الشركات، وقوانيين الأسواق المالية والمعايير المحاسبية التدقيقية).

3-**أهمية الحوكمة فى الجانب المحاسبى الرقابى** : تتجسد فى محاربة الفساد المالى والإدارى فى الشركات، كما أنها تحقق ضمان النزاهة والحيادية والإستفادة من العاملين فى الشركة فى كافة المجالات.

4-**أهمية الحوكمة على الصعيد الإجتماعى:** تتمثل فى دفع عجلة التنمية ورفع مستوى الأداء، تخفيض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد الإدارى والمالى على مستوى المؤسسات، توفير الإحتياطيات اللازمة لمحاربة الفساد المالى والإدارى، المساهمة فى تشجيع وترسيخ الإفصاح والشفافية .

5-**أهمية الحوكمة فى المصارف:** تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالى والإدارى اللازان يواجها المصارف،رفع مستوى أداء المصارف، جذب الإستثمارات الأجنبية وتشجيع راس المال المحلى على

الإستثمار فى المشروعات الوطنية، الشفافية والدقة والوضوح ونزاهة القوائم المالية، حماية المستثمرين بصفة عامة، ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارات المصارف أمام مساهميها،كل ما ذكر بالإضافة إلى تجنب إنزلاق المصارف فى مشاكل مالية ومحاسبية مما يعمل على تدعيم وإستقرار نشاط المصارف العاملة بالإقتصاد ومنع حدوث الإنهيارات بالأجهزة المصرفية وأسواق المال المحلية والعالمية .

عاشرا: الإفصاح المحاسبى فى المصارف التجارية :

يستمد الإفصاح المحاسبى أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من معلومات المصرفيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم. وترجع أهمية الإفصاح كمبدأ ثابت فى إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التى تركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة فى بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين من هذه المعلومات .

الإفصاح العام فى القوائم المالية :يمكن توضيح عمل الإفصاح فى القوائم المالية من خلال الجدول التالى :

الجدول 1: الإفصاح العام فى القوائم المالية

الرقم	عنصر الإفصاح	التوضيح
.1	المعلومات الأساسية للمصرف	الإفصاح عن المعلومات الأساسية الخاصة بالمصرف مثل : إسم المصرف، تاريخ التاسيس والشكل القانونى،طبيعة النشاط المصرفى.
.2	عملية القياس المحاسبى	يجب الإفصاح عن طريقة تحويل أرصدة العملات الأجنبية.
.3	الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة	مثل السياسات المستخدمة لإحتساب الإيرادات والمصروفات، السياسات المحاسبية فى إستخدام إعداد القوائم المالية،وسياسة تحديد المخصصات.
.4	الإفصاح عن القيود الأشرافية الإستثنائية	يجب الإفصاح عن قيود الإشراف الإستثنائية
.5	الإفصاح عن الكسب أو الصرف المخالف للشريعة	يجب الإفصاح عن القوائم المالية التى تكون ذات طبيعة غير شرعية.
.6	الإفصاح عن تركيز موجودات المصرف	يجب الإفصاح عن حجم الإستثمارات المودعة فى القطاعات الإقتصادية
.7	الإفصاح عن مجالات تركيز مصادر حسابات الإستثمار المطلقة وما فى حكمها	يجب الإفصاح عن حجم الإستثمارات المطلقة.
.8	الإفصاح عن توزيع حسابات الإستثمار المطلقة.	يجب أن يميز الإفصاح بين الحسابات تحت الطلب والحسابات الأخرى.
.9	الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف.	يجب إستخدام مدة إستحقاق أو فترة التسييل للإفصاح عن موجودات المصرف.
.10	الإفصاح عن الأرصدة التعويضية	يجب الإفصاح الأرصدة التعويضية
.11	الإفصاح عن الإلتزامات الموجودة فى قائمة المركز المالى	يجب على المصرف الإفصاح عن الإلتزامات المختلفة
.12	الإفصاح عن الإرتباطات المالية	يجب الإفصاح عن الإرتباطات المالية المبرمة والملزمة فى قائمة المركز المالى.
.13	الإفصاح عن الأحداث الهامة فى قائمة المركز المالى	يجب على المصرف الإفصاح عن الأحداث التى يترتب علها تغيير طبيعة أو حجم نشاط المصرف.

المجلد. 5، العدد. 2 (ديسمبر 2021)؛ ISSN: 2602-5655

14.	الإفصاح عن مخاطر الموجودات بالعملات الأجنبية	يجب الإفصاح عن موجودات أو مطلوبات المصرف فى العملات الأجنبية
15.	الإفصاح عن موجودات المصرف المخصصة أو المستخدمة ضمانا لالتزامات المصرف	يجب الإفصاح عن موجودات المصرف المخصصة لأغراض محددة أو المستخدمة ضمانا لإلتزامات المصرف.
16.	الإفصاح عن طبيعة وتأثير التغيرات والأخطاء المحاسبية	يجب على المصرف الإفصاح عن التغير فى السياسات المحاسبية
17.	الإفصاح عن الطرق التى يستخدمها المصرف لتوزيع الربح أو الخسارة	يحب على المصرف الإفصاخ عن الطريقة التى يستخدمها لتحديد العائد لأصحاب كل نوع من أنواع حسابات الإستثمار،وما فى حكمها من ربح أو خسارة للفترة المالية.
18.	الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة	يجب على المصرف الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذوى العلاقة مثل أعضاء مجلس الإدارة للمصرف وأقاربهم.

المصدر: أحمد محمد محمود نصار،معيار العرض والإفصاح العام فى القوائم المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية،ورقة بحثية منشورة، (بدون سنة النشر، ص 4–7).

الحادي عشر: مفهوم التقارير المالية:

تعتبر التقارير المالية المصدر الرئيسى فى الحصول على المعلومات للأطراف المتعددة مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين ومؤسسات الإقراض والهيئات الحكومية والضريبية وأصحاب المصالح، كما أنها تعتبر محورا هاما من محاور تنشيط وفاعلية أسواق الأوراق المالية ،حيث من خلالها يمكن الإتصال بين الإدارة وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالشركة وذلك من خلال ما توفره من معلومات للتعرف على المركز المالى وما حققته الشركة من نتائج .(الخيال، 2009،ص105)

فلذا نجد أن التقارير المالية تمثل المنتج النهائى للنظام المحاسبى والوسيلة التى من خلالها يستطيع جميع الأطراف الذين تربطهم علاقة بالوحدة الإقتصادية التعرف على الموقف المالى والأداء التشغيلى للوحدة مما يساعدهم على إتخاذ القرارات بشكل سليم .وهنا ينبغى التفرقة بين كل من (القوائم المالية) و(التقارير المالية)، حيث أن مفهوم التقارير المالية أوسع وأشمل من مفهوم القوائم المالية،وذلك لأن القوائم المالية،بما تتضمنه من (قائمة الدخل، قائمة المركز المالى، قائمة التجقق النقدى، قائمة الأرباح المحتجزة وقائمة حقوق المساهمين) تعد جزء من التقارير المالية والتى تتضمن بالإضافة للقوائم المالية (تقرير المراجع الخارجى،تقرير مجلس الإدارة،تقرير الإدارة التنفيذية، خطط الإنتاج والتوسعات المستقبلية المتوقعة،توقعات وتنبؤات الإدارة بخصوص نشاط الوحدة الإقتصادية الحالى والمستقبلى وأى إفصاح إضافى أخر

. **الثاني عشر: مقومات جودة التقارير المالية:** يحتاج المستثمرون إلى درجة عالية من الجودة فى التقارير المالية، والتى تؤدى إلى تحقيق الكفاءة المطلوبة للإستثمار،وتوفر جودة التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين خاصة عن كمية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، وتشير جودة التقارير المالية (FRQ) (Financial Reporting Quality) إلى درجة الدقة التى تجعل التقارير المالية ذات قدرة على نقل المعلومات إلى مستخدمى هذه التقارير المالية وخصوصا المستثمرين فى الأسهم عن عمليات الشركة بالشكل الذى يمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وللمساعدة فى أغراض إتمام التعاقدات المختلفة، تعبر جودة المعلومات المحاسبية عن جودة التقارير لمالية وهى ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من

التحريف والتضليل، ويجب أن تكون كافة إجراءات إعداد التقارير المالية وعمليات التحقق التى يتم القيام بها من خلال المراحل المتتابعة فى عملية التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد مناسب للمساهمين، فلذا نجد بأن جودة التقارير المالية تعتمد على مدى المصداقية والدقة والنزاهة والإفصاح التام عن المعلومات الواردة بالتقارير المالية،وذلك من أجل تقديم تقارير ذات جودة عالية تساعد المستخدمين من إتخاذ قرارات سليمة.(الصايغ وعبد المجيد،2015،ص5)

3. عرض ومناقشة نتائج البحث

تحليل بيانات الدراسة الميدانية:من خلال البيانات العامة التى تم جمعها من المبحوثين بواسطة 16. الأستبيان، وبإستخدام التحليل الإحصائى لفروض الدراسة من خلال أختبار (كاى تربيع) لدلالة الفروق عند مستوى معنوية (5%)، تعنى وجود فروق معنوية إما إيجابية أو فروق سلبية

1- تحليل محور الفرضية الأولى : هنالك علاقة بين تطبيق ألية الحوكمة فى المصارف التجارية وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبى فى التقارير المالية

الجدول 2: العلاقة بين تطبيق ألية الحوكمة فى المصارف التجارية وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبى فى التقارير المالية

	الفقرات	الوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	الوزن النسبى%	مستوى الإستجابة
1.	الإلتزام بتعيين مجلس إدارة مؤهل ومستقل يتحمل المسؤولية العامة عن المصرف ويشرف على الإدارة العليا لزيادة مستوى الإفصاح المحاسبى بالتقارير المالية	4.49	0.687	%89.8	مرتفعة جدا
2.	توفر هيكل إدارى واضح ومفهوم من قبل مجلس الإدارة العليا يعمل وفق إطار قانونى فعال لزيادة مستوى الإفصاح المحاسبى بالتقارير المالية .	4.48	0.548	%89.6	مرتفعة جدا
3.	وجود وحدة منفصلة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية لزيادة مستوى الإفصاح المحاسبى بالتقارير المالية .	4.51	0.770	%90.1	مرتفعة جدا
4.	وجود إدارة تنفيذية مؤهلة ومستقلة تشرف على جميع أنشطة المصرف لزيادة مستوى الإفصاح المحاسبى بالتقارير المالية .	4.46	0.640	%89.2	مرتفعة جدا
5.	توفر نموذج عمل جيد يتم إختياره من قبل الإدارة التنفيذية لزيادة مستوى الإفصاح المحاسبى بالتقارير المالية .	4.45	0.607	%89.0	مرتفعة جدا
6.	وجود هيئة للرقابة الشرعية تقوم بإبداء الرأى الشرعى فى جميع معاملات المصرف بالشكل الذى يحقق الشفافية ويزيد من مستوى الإفصاح المحاسبى بالتقارير المالية .	4.52	0.657	%90.0	مرتفعة جدا
7.	يتم تعيين المراجع الخارجى للمصارف بعد أخذ موافقة بنك السودان المركزى لتحقيق الشفافية وزيادة مستوى الإفصاح	4.47	0.714	%89.4	مرتفعة جدا

	بالتقارير المالية .				
.8	تحديد المستهدف للمعلومات المحاسبية عن إعداد التقارير المالية لزيادة مستوى الإفصاح .	4.25	0.829	%85.0	مرتفعة جدا
.9	تحديد الوقت المناسب للإفصاح المحاسبى عن المعلومات .	4.42	0.778	%88.4	مرتفعة جدا
.10	تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فى التقارير المالية .	4.40	0.722	%88.0	مرتفعة جدا
.11	الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة التى يمكن أن يتحملها المصرف .	4.41	0.636	% 88.2	مرتفعة جدا
.12	الإفصاح عن جميع بنود القوائم المالية وفق معايير الإفصاح الدولية والمعايير الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية .	4.44	0.600	%88.8	مرتفعة جدا

المصدر: من واقع الدراسة الميدانية.

يتضح من خلال تحليل بيانات الجدول أعلاه :

أن الوسط الحاسبى لجميع الفقرات أكبر من الوسط الفرضى للدراسة (3) وأكبر من الوزن النسبى (60%)،وهذه النتيجة تدل على موافقة أفرادالعينة على العلاقة بين تطبيق ألية حوكمة المصارف التجارية السودانية وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبى فى التقارير المالية بمستوى إستجابة مرتفعة جدا، حيث حققت جميع العبارات متوسطا عاما مقداره (4.41) وبإنحراف معيارى (0.715)، يلاحظ وجود هيئة للرقابة الشرعية تقوم بإبداء الرأى الشرعى فى جميع معاملات المصارف التجارية الأمر الذى يحقق مبدأ الشفافية وبالتالى زيادة مستوى الإفصاح المحاسبى بالتقارير المالية،

2. تحليل بيانات محور الفرضية الثانية :هنالك علاقة بين تطبيق ألية حوكمة المصارف التجارية السودانية وزيادة جودة التقارير المالية :

الجدول 3: العلاقة بين تطبيق ألية حوكمة المصارف التجارية السودانية وزيادة جودة التقارير المالية

	الفقرات	**الوسط الحسابى**	**الإنحراف المعيارى**	**الوزن النسبى%**	**مستوى الإستجابة**
1.	إعداد التقارير المالية بطريقة تتوافق مع الخريطة التنظيمية للمصرف.	4.54	0.557	90.8%	مرتفعة جدا
2.	إعداد التقارير المالية للمصرف بطريقة واضحة وبسيطة	4.48	0.548	89.6%	مرتفعة جدا
3.	إعداد التقارير المالية للمصرف بطريقة موضوعية	4.41	0.673	88.2%	مرتفعة جدا
4.	إعداد التقارير المالية للمصرف وفق معاييرالإبلاغ المالى	4.39	0.648	87.7%	مرتفعة جدا
5.	يصدر المصرف تقاريره المالية بصورة دورية ومنظمة	4.43	0.676	88.6%	مرتفعة جدا

6.	يتم إعداد التقارير المالية بطريقة تساعد المستخدم على إحراء المقارنات	4.45	0.685	89.0%	مرتفعة جدا
7.	يتم إعداد التقارير المالية وفقا للمعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.	4.42	0.712	88.4%	مرتفعة جدا
8.	يتم إعداد التقارير المالية للمصرف بطريقة تقلل من عدم تماثل المعلومات.	4.29	0.922	85.8%	مرتفعة جدا
9.	يصدر المصرف تقارير مالية بدرجة إفصاح موحدة لكافة الجهات والنخصصات دون تمييز	4.40	0.808	88.0%	مرتفعة جدا
10.	يصدر المصرف تقارير مالية واضحة ومفهومة من قبل المستخدم	4.39	0.735	87.7%	مرتفعة جدا
11.	يحرص المصرف على مراجعة تقاريره المالية من قبل المراجعين الداخليين والخارجيين.	4.40	0.722	88.0 %	مرتقعة جدا
12.	تعمل إدارة المصرف على إعداد تقارير مالية جيدة من خلال الإلتزام بتطبيق ألية الحوكمة	4.36	0.775	87.2%	مرتفعة جدا

المصدر: إعداد الباحث من خلال الدراسة الميدانية

يتضح من خلال تحليل الجدول أعلاه :

نلاحظ بأن الوسط الحسابى لجميع الفقرات أكبر من الوسط الفرضى للدراسة (3) وأكبر من الوزن النسبى (60%)،وهذة النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على العلاقة بين تطبيق آلية حوكمة المصرف التجارية السودانية،وزيادة جودة التقاريرة المالية بمستوى إستجابة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطا عاما مقداره (4.40) وبإنحراف معيارى (0.743)، ومما سبق يتض أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن هنالك علاقة بين تطبيق آلية حوكمة المصارف التجارية السودانية وزيادة جودة التقارير المالية .

3.تحليل محور الفرضية الثالثة :هنالك علاقة بين إلتزام الجهاز المصرفى تطبيق آلية الحوكمة وتحسين مؤشرات جودة الأداء.

الجدول 4: العلاقة بين إلتزام الجهاز المصرفى بتطبيق آلية الحوكمة وتحسين مؤشرات جودة الأداء

	الفقرات	**الوسط الحسابى**	**الإنحراف المعيارى**	**الوزن النسبى%**	**مستوى الإستجابة**
1.	تطبيق آليات الحوكمة يطمئن الممولين على أن المصرف سيسدد لهم أموالهم فى الوقت المناسب.	4.48	0.625	89.6%	مرتقعة جدا
2.	بتطبيق أليات الحوكمة يتأكد المستثمرون أن المويدين لن يهدر المال الذى يستثمرونه بالمصرف.	4.44	0.630	88.4%	مرتقعة جدا
3.	بتطبيق أليات الحوكمة يتأكد المستثمرون من أن المصرف يستثمر فى مشاريغ فاشلة.	4.42	0.675	88.4%	مرتفعة جدا

4.	بتطبيق آليات الحوكمة يتم التأكيد على الشفافية فى معاملات المصرف وفى إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية.	4.45	0.615	89.0%	مرتفعة جدا
5.	بتطبيق آليات الحوكمة يساعد المديرين ومجلس الإدارة على وضع وتطوير إستراتيجية عمل سليمة للمصرف.	4.47	0.617	89.4%	مرتفعة جدا
6.	تطبيق آليات الحوكمة يعد من الأثار المترتبة من عدم إتساق المعلومات بالمصرف.	4.43	0.711	88.6%	مرتفعة جدا
7.	تطبيق آليات الحوكمة يحمى مصالح المساهمين ويحد من التلاعب المالى والإدارى.	4.49	0.694	89.8%	مرتفعة جدا
8.	بتطبيق آاليات الحوكمة يجذب الإستثمارات الأجنبية ويشجع رأس المال المحلى على الإستثمار وضمان تدفق الأموال المحلية والأجنبية.	4.36	0.715	87.2%	مرتفعة جدا
9.	تطبيق آليات الحوكمة يخفض المخاطر المتعلقة بالفساد المالى والإدارى .	4.46	0.693	89.2%	مرتفعة جدا
10.	تطبيق اليات الحوكمة يحقق الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة فى القوائم المالية مما يزيد من أعداد المستثمرين.	4.50	0.699	90.0%	مرتفعة جدا
11.	تطبيق أليات الحوكمة يعظم قيمة أسهم المصرف ويدعم التنافسية فى السوق المالى العالمى.	4.28	0.918	85.6%	مرتفعة جدا
12.	تطبيق اليات الحوكمة يخلق هياكل إدارية قادرة على المحاسبة أمام المساهمين	4.51	0.679	90.2%	مرتفعة جدا

المصدر: إعداد الباحث من خلال الدراسة الميدانية

4. خاتمة

النتائج والتوصيات : من خلال الدراسة الميدانية ومؤشرات التحليل الإحصائى توصل البحث إلى النتائج الأتية:

أولا : النتائج:

(1) على المصارف التجارية تطبيق آلية ومبادئ الحوكمة أو ما يعرف بالضبط المؤسسى.

(2)توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آلية الحوكمة وزيادة الإفصاح المحاسبى بالتقارير المالية.

(3) الإلتزام بتطبيق آلية الحوكمة يزيد من مستوى الإفصاح المحاسبى بالتقارير المالية.

(4) هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آلية الحوكمة وجودة التقارير المالية.

(5) الإلتزام بتطبيق آلية الحوكمة يحسن من مؤشرات جودة الأداء.

(6) تطبيق آلية الحوكمة تعزز العدالة والشفافية.

ثانيا : التوصيات:

(1) محاولة الإستفادة من المزايا التى تحققها الحوكمة وتدعيم الإلتزام.

(2) العمل على زيادة الوعى بمفهوم الحوكمة على المستوى المهنى.

(3) ضرورة الإهتمام بالمستجدات الداخلية والخارجية المتعلقة بآلية الحوكمة بالمصارف.

(4) ضرورة الإهتمام بالدراسات والبحوث المتعلقة بتطبيق الحوكمة والممارسات السليمة .

المراجع

أحمد السيد كردى.(2010). دور حوكمة البنوك فى إستقرار السوق المالى، بحث منشور على الإنترنت.

أحمد محمد محمود نصار.(بدون سنة نشر). معيار العرض والإفصاح العام فى القوائم المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية،ورقة بحثية منشورة، ص 4-7.

توفيق عبد المحسن الخيال .(2009). الإفصاح الإختيارى ودوره فى ترشيد القررات الإستثمارية فى السوق المالى السعودى، *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*، كلية التجارة،جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثالث، ص 105.

خالد أمين عبد الله. (1995). الإفصاح ودوره فى تنشيط التداول فى أسواق رأس المال العربية،مجلة القانون العربى، العدد 92، ص36 .

خالد حسن حافظ.(2009). دور الحوكمة فى رفع أداء الجهاز المصرفى فى السودان (2000م-2005م) رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين.

طارق عبد العال حماد. (2007 -2008). حوكمة الشركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب،المتطلبات) الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر.

عفيفى هلال عبد الفتاح .(2008). العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات الشركات ومستوى الإفصاح الإختيارى فى التقارير السنوية، دراسة إختيارية فى البيئة المصرية، *مجلة البحوث التجارية*، جامعة الزقازيق، العدد (1)، المجلد 30، مصر.

عماد سعيد محمد الصايغ وحميدة محمد عبد المجيد. (2015). قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الإستثمارية للشركات المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد الثالث، العدد الأول،كلية التجارة،جامعة بنى سيوف.

مجدى أحمد الجعبرى.(بدون سنة نشر). الإفصاح المحاسبى فى ضوء المعايير المحاسبية الدولية، دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).

محمد بشير بن عمر. (2017). دور حوكمة المؤسسات فى ترشيد القرارات المالية لتحسين الاداء المالى للمؤسسة،دراسة منشورة لنيل درجة الدكنوراه، جامعة قاصدى مرباح، الجزائر.

محمد مطر. (1990). تقييم مستوى الإفصاح الفعلى فى القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة فى ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها فى اصول المحاسبة الدولية،مجلة دراسات الجامعة الأردنية، ص 119.

ناصر دادى عدون ومعراج هوارى.(بدون سنة نشر). دور الإفصاح فى التقارير المالية فى ظل المعايير المحاسبية الدولية،وأثره على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، بالدنمارك، ص 8.

المجلد. 5، العدد. 2 (ديسمبر 2021)؛ ISSN: 2602-5655

هشام محمد أحمد. (2014). حوكمة الشركات فى أداء المصارف التجارية السودانية، دراسة واقع المصارف العاملة فى ولاية الخرطوم،رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

Cadbury Committee (1992) Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, London, Gee and Co Ltd, December 1992.

Houssem Rachdi. (without publication year). Banking Governance, a Survey of Literature ,University Tunis , El Manar.

Rajendenan Kajananthan. (2012). Effect of Corporate Governance on Capital Structure Case of the Srilankan listed Manufacturing Companies ,International Refereed Research Journal ,Vol (3) Issue (4) .

MEASURING THE IMPACT OF ACCOUNTING DISCLOSURE AND THE QUALITY OF FINANCIAL REPORTS THROUGH THE SUDANESE COMMERCIAL BANKS' GOVERNANCE MECHANISM

Abdelrahman Mohamed Eltayeb Ali[a]★

a. moheltayeb@gmail.com, Wadmedani Ahlia University, Sudan.

Received date: 19/ 12/2020, Accepted date: 19/ 01/2021, online publication date: 31/ 12/2021

ABSTRACT

The study focused on knowing the impact of accounting disclosure on the quality of financial reports through the application of the banking system's governance mechanism, and knowing the extent of Sudanese commercial banks 'commitment to implementing the governance mechanism in a manner that achieves banking safety and improves the quality indicators of banking performance, using the deductive approach to define research axes and formulate assumptions. The use of the inductive approach to test the hypotheses to ensure their validity, and the use of the analytical descriptive method to interpret and analyze the field study information using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) program to reach the results. The study concluded that the commitment of Sudanese commercial banks to apply the mechanism and principles of governance or what is known exactly as the institution The Central Bank of Sudan, and thus increasing the level of accounting disclosure, which is reflected in the quality of financial reports, improving the index and quality of the performance of these banks, and the possibility of benefiting from the advantages achieved by governance that support the commitment to apply governance mechanisms to raise the level of accounting disclosure in financial reports, and thus increase the quality of financial reports to banks, and commitment By applying governance mechanisms in the sucking system Sudanese well-being improves performance indicators, whenever mentioned, in addition to trying to benefit from the advantages of governance and supporting commitment to its application in banks, and working to increase awareness of the concept of governance at the professional level, through seminars and training courses for employees of the banking system, and to establish the culture of justice, transparency and fair treatment. Among the various departments of banks and their employees, the need to pay attention to studies and research on the application of good governance in practice and its role in preventing the occurrence of financial crises and avoiding the failure of banks financially.

Keyword: Governance, Accounting Disclosure, Financial Reports, Financial Failure.

JEL Code: G3 ،M4.

★ **Corresponding Author**